دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الاردن (دراسة قياسية) ١٩٨٠ - ١٩٩٣

سعيد الحلاق – قسم الاقتصاد
علاء الدين أحمد – ماليزيا
عبد الباسط عثامنة – برنامج دراسات اللاجئين والنازحين
جامعة اليرموك

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى استقصاء الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستثمارات الضمان الاجتماعي على الاستثمارات الكلية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٣) ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج قياسي يشمل ثلاث معادلات سلوكية، تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) اشارت النتائج الاحصائية إلى أن أرباح الضمان الاجتماعي (F) تساهم بدور ضئيل في توجيه وتشجيع الاستثمار في الأردن بينما كان لاستثمارات الضمان الاجتماعي (R) دوراً كبيراً وايجابياً في تشجيع وتحقيق الاستثمارات الأردنية، أما حجم العمالة الأردنية فقد كان له تأثيران متباينان على الاستثمارات الأردنية، الأول: إيجابي من خلال تأثير العمالة على استثمارات الضمان وبالتالي تشجيع الاستثمار الكلي، الثاني: سلبي حيث تؤثر في الأجور الكلية وعلى الضمان وبالتالي على الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني.

وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتوجيه استثمارات الضمان الاجتماعي الوجهة السليمة كون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي هي أغنى المؤسسات الوطنية كما أشارت قيمة المعامل (A3) والذي يمثل دور إستثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمارات الأردنية والذي بلغ (0.72).

ABSTRACT:

The present study attempted to test empirically the direct and indirect impacts of the social security program investments on total investments in Jordan for the period 1980 - 1993. The statistical results of the social security program contribute lightly in directing and enhancing the total investment in Jordan while the social security program investments and the size of labor force contribute significantly in enhancing the total investment in Jordan.

١ - مقدمة:

تساهم نُظم الضمان الاجتماعي في الوقت الحاضر في تحسين حياة الإنسان وزيادة رفاهيته، من خلال زيادة حجم الاستثمارات الوطنية وما يترتب على ذلك من خلق فرص عمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقدم المعونات والخدمات والرواتب التقاعدية للمشتركين أثناء شيخوختهم أو لمن يخلفهم بعد موتهم وبذلك تتحقق حاجات الأفراد الاقتصادية والإجتماعية.

إن تدخل الحكومات لضمان وحماية رفاهية العنصر البشري تجلى صراحة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ترسبات سيئة خلفتها الثورة الصناعية وانعكست على إنسانية العامل إستغلالاً واستصغاراً، وكذلك نتيجة الأزمات الاقتصادية التي واجهت معظم دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، (Bhalia 1986). فالقوانين الاقتصادية التي شرعت آنذاك كانت محصلة عوامل إقتصادية واجتماعية في آن واحد. ومثال ذلك تدخل الدول في سياسات الأسعار والأجور، بفرضها حدوداً دنيا للأجور وعليا لأسعار بعض السلع الضرورية لمعظم المواطنين، وكذلك تدخل الدولة بإلزام أصحاب الأعمال بتوفير وسائل الرعاية الاجتماعية والأمن الصناعي للعامل حتى يتحرر من شبح الخوف على مستقبله ومستقبل من يخلفه، الأمر الذي يعزز من شعوره بالأمن والطمأنينة والاستقرار (السعيد، ١٩٨٠) (Grand and Robinson, 1979).

وغدا الضمان الإجتماعي الآن سمة للتقدم الإجتماعي والإقتصادي، حيث تعد اشتراكات الضمان الاجتماعي وسيلة مهمة في زيادة المدخرات الوطنية إجبارياً، ويحافظ الإدخار على مستويات الاستهلاك المستقبلية للأفراد بعد تقاعدهم (Fischer and Dornbush, 1994) وبالتالي التخفيف من أعباء الإعالة كما تساهم الإدخارات في زيادة حجم الإستثمار الكلي في الإقتصاد وكذلك في التنمية الاقتصادية (Todaro, 1989).

٢ - الدراسات السابقة:

لقد كانت أهمية الضمان الإجتماعي مدار بحث كثير من الدارسين، فيرى السيد الدسوقي (١٩٩٠، ص ١٢٩) في دراسته عن السعودية أن للتأمينات الإجتماعية دوراً مهماً في تحفيز كثير من المتغيرات الكلية المهمة على مستوى الإقتصاد الوطني كالإستثمار والإستهلاك والإنفاق الحكومي والأجور الكلية.

ويؤكد شوينر (Schwinner, 1976, p. 133) ضرورة وجود استراتيجية لإستثمار أموال التأمينات الإجتماعية حتى يمكن المحافظة على مصالح المستفيدين الذين يعتمدون إلى حد كبير على نتائج استثمار هذه الاحتياطات.

وفي دراسة أخرى يرى أيلس (Ellis, 1979) أن تحقيق أهداف الاستثمار لمشروعات الرواتب التقاعدية في المدى الطويل يعتمد على كفاءة الأساليب الإدارية القادرة على رسم الاستراتيجيات المناسبة والأدوات العلمية. ويؤكد عادل عبد الحميد عز (١٩٦٩، ص ١٩٩) أن هدف الاستثمار هو الحصول على عائد مناسب إضافة للمحافظة على الأموال المستثمرة، حيث وجد أن العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة علاقة طردية بينما كانت العلاقة بين العائد وعنصر السيولة علاقة عكسية، لذا فإن المغالاة في توفير عنصر السيولة قد تؤدي لإنخفاض العائد.

وفي دراسة أخرى لصالح الخصاونة (١٩٨٩، ص ٢٧) عن توزيع الدخل من الأجور للعاملين في القطاع الخاص والخاضعين لأحكام الضمان الإجتماعي في الأردن

أظهرت الدراسةأن (٦٧٪) من العاملين المشمولين بأحكام الضمان الإجتماعي يتقاضون أجوراً متدنية أقل من (١٠٠) دينار وأن (٨٧٪) منهم يتقاضون أجوراً تقل عن (١٥٠) ديناراً. وتبين من الدراسة أيضاً إرتفاع المعدل العام للأجور المدفوعة للأردنيين عن نظيره لغير الأردنيين، وقد كانت معدلات الأجور هي الأعلى في قطاعات التمويل والتأمين وفئات الإداريين والمتخصصين والفنيين بينما كانت هي الأقل في قطاعات الزراعةوالخدمات والإنتاج.

٣ - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للضمان الاجتماعي:

يعد الضمان الإجتماعي في كل بلدان العالم مطلباً اساسياً لما له من آثار إقتصادية وإجتماعية تؤدي في مجملها إلى صقل شخصية العامل، وتريح نفسيته. ففي الجانب الإقتصادي يزيد الضمان الإجتماعي من حجم المدخرات الوطنية وبالتالي تعزيز الاستثمار في الإقتصاد الوطني، ويصون كذلك رأس المال البشري، ويعيد توزيع الدخل تلقائياً عن طريق ما يقدمه من مزايا تأمينية مختلفة (منظمة العمل العربية، ١٩٨٤)، ويساهم الضمان الإجتماعي أيضاً في رفع مستويات الدخل للفرد والأسرة، ويؤثر إيجابياً على المقدرة الشرائية للناس، فيزيد بذلك الطلب على السلع والخدمات ويتحقق النمو مدفوع الطلب، كما أن للضمان دوراً بارزاً في تخطيط القوى العاملة في الدولة لتحقيق التوازن والاستقرار للأيدي العاملة، حيث يقدم منافع وخدمات مجزية في حالات المرض، أو الأمومة، أو الوفاة، أو العلاج أو العجز المؤقت وغيرهما (الدسوقي وعامر، ١٩٩٠)، ويلعب الضمان الإجتماعي دوراً أساسياً في الحد من التضخم، حيث تقل النقود المتداولة في السوق مع زيادة قيم اشتراكات الضمان.

وأما فيما يتعلق بالجوانب الإجتماعية فإن الضمان الإجتماعي يوفر للعامل الأمن والإستقرار اللازمين للحفاظ على حياة كريمة هو وأسرته، ويحافظ إلى حد كبير على مستوى دخل الأسرة، وبذلك لا يتغير سلوكه الإستهلاكي بعد التقاعد، ويعمل الضمان علىإقامة علاقات طبيعية بين طرفي الإنتاج، صاحب العمل والعمال، كما يحمي المجتمع من آفات الفساد والإنحلال لأنه يقرر تعويضات للعاطلين ومعاشات للمتقاعدين

والعجزة والمصابين والمؤمن عليهم، ويساهم في حل مشاكل تتعلق بالتعليم والصحة والإسكان وغيرها، حيث أن جزءاً يسيراً من إستثمارات الضمان توجه نحو هذه الأنشطة الخدمية المهمة في تأهيل والحفاظ على رأس المال البشري (Keasler, 1979).

٤ - الضمان الإجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية:

جاءت تجربة الأردن في مجال التأمين الاجتماعي متأخرة وكان ذلك في العام ١٩٧٩، حيث أنشأت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف حماية وتنمية مساهمات المشتركين وإعطائهم رواتب تقاعدية في المستقبل لهم أو لمن يخلفهم وذلك من أجل توفير الحياة الكريمة لكافة أفراد المجتمع وخاصة في السن المتقدمة، ولا تقتصر مهام المؤسسة في ذلك بل تتعداه إلى إعطاء المساعدات والمعونات والتأمينات الاجتماعية والصحية والتعويضات في حالة الكوارث.

وقد صدر قانون الضمان الإجتماعي عام ١٩٧٨، وبوشر بتطبيقه عام ١٩٨٠، ومنذ ذلك التاريخ حدث تحسن ملحوظ في العناية الصحية للمصابين في حوادث العمل والأمراض والإصابات المزمنة وقد استفاد من كل ذلك حوالي (١٦٦) ألف عامل، وبلغت نفقات المؤسسة لتحقيق تلك المنافع حوالي (٥٥) مليون دينار أردني في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

إن مساهمات الضمان الإجتماعي في الأردن كثيرة في عددها قليلة بقيمة كل منها مقارنة بالسعودية واسرائيل مثلاً بسبب انخفاض الدخل الفردي وهذا يقلل من دور استثمارات الضمان الإجتماعي على الاستهلاك الكلي، في الوقت الذي تلعب استثمارات الضمان دوراً مهماً في تشجيع وتحفيز الاستثمارات الكلية (انظر الجدول رقم ١)، وهذا يعود إلى أن أثر استثمارات الضمان على الاستهلاك يحتاج إلى وقت طويل في استثمار مساهمات المشتركين بعد تجميعها ومن ثم حصر الأرباح وتوزيعها وتدوير جزء منها ومن ثم يستطيع الفرد أن يزيد استهلاكه بموجب ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عوائد وأرباح الضمان الإجتماعي قد لا توجه بالضرورة (وخاصة من ذوي الدخول المرتفعة) نحو الإستهلاك بقدر ما توجه إلى الاستثمار أو الإدخار.

جدول رقم (١)
الأهمية النسبية لاستثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي
بأسعار عام ١٩٧٩ بالمليون دينار

السنة	استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي (١)	الاستمارات الكلية★ (٢)	الأهمية النسبية ١/٢ (٣)
١٩٨٠	٤,١٧	٤٦٣,٩	٠,٩
١٩٨١	١٤,٧٦	٧٠١,٠	٢,١١
١٩٨٢	٣٤,٦٧٦	٦٧٩,٤	٥,١٠
١٩٨٣	٥٦,٣٧٨	٦٢٣,٤	٩,٠٤
١٩٨٤	٨٩,٥٣٣	٥٧٧,٦	١٥,٥
١٩٨٥	١٢١,٧١٢	٤٢٦,٨	٢٨,٥٢
١٩٨٦	١٥٧,٨٦٨	٤٤٧,٩	٣٥,٢٠
١٩٨٧	١٩٧,٨٩٥	٥٤٤,٦	٣٦,٣٤
١٩٨٨	٢٥٢,٦	٥٦٩,١	٤٤,٣٨
١٩٨٩	٣٠١,٦	٦٠٢,٣	٥٠,٠٧
١٩٩٠	٣٦٦,٠	٧٥١,٥	٤٨,٧٠
١٩٩١	٤٣٢,٩	٦٦٧,٩	٦٤,٨٢
١٩٩٢	٤٨٩,٩	١٠٣٩,٤	٤٧,١٣
١٩٩٣	٥٧٥,١	١٠٨٢,٢	٥٣,١٤

★ تكوين رأس المال الثابت الاجمالي + التغير في المخزون.

المصدر: البيانات الإحصائية السنوية، البنك المركزي الأردني، جدول رقم (٣٩) ص (٤٨)، ١٩٩٤.

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، أعداد مختلفة.

الجدول رقم (٢)
إتجاهات الضمان الإجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٣)

التفاصيل	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	النمو للفترة
عدد السكان (ألف نسمة)	٢٩٢٠	٣٠١٠	٣١٠٠	٣٢٠٠	٣٣٠٠	٣٤١٠	٣٥٢٠	٣٦٣٠	٣٧٥٠	٣٨٨٠	٤٠١٠	٤١٥٠	٤٢٩٠	٤٤٣٦	٣,٤
القوى العاملة (ألف عامل)	٤٠٥,٣	٤١٨,٤	٤٣١,٨	٤٤٥,٣	٤٥٨,٥	٤٧٢,٣	٤٩٢,٥	٥٠٩,٣	٥٢١,٨	٥٢٣,٥	٥٢٤,٢	٥٥٢	٦٠٠	٦٢٨,٣	٤,٧١
نفقات الضمان الاجتماعي (مليون دينار)	٠,٣٦	٠,٨٨٤	١,٩٣١	٣,٤٢٩	٤,٦٩٤	٦,٧٦٢	٨,٧٣٨	١٠,٦١٧	١٢,٦٥٨	١٦,٦٥٨	٢٠,٢	٢٠,٨	٢٢,٣٨	٢٧,٦	١١,٥٢
عدد المشمولين بالضمان (بالألف)	٣٧,٦٥	١٢٣,٤٧	١٨٦,٤٥	٢٣٧,٢٨	٣٠٢,٠٩	٣٥٦,٤٤	٤٠٤,٣١	٤٥٨,٦٢	٥٠٨,٧١	٥٤٠,٠٨	٥٧٦,٤٥	٦١٤,٤٠٦	٦٥٧,١٢٥	٧٠٤,٢٦	٢٥,٣
نفقات الضمان الاجتماعي /عدد السكان (دينار)	٠,١٢٣	٠,٢٩٤	٠,٦٢٣	١,٠٧	١,٤٢	٤,٩٨	٢,٤٨	٢,٩٢	٣,٤	٤,٢٩	٥,٠٤	٥,٠١	٥,٥٨	٦,٢٢	١٠,٣
نفقات الضمان الاجتماعي / القوى العاملة (دينار)	٠,٨٨٨	٢,١١	٤,٤٧	٧,٧	١٠,٢٤	١٤,٣٢	١٧,٧٤	٢٠,٨٥	٢٤,٤٦	٣١,٨٢	٣٨,٥٣	٣٧,٦٨	٣٩,٦٧	٣٤,٩٣	٩,٤٥
نفقات الضمان الاجتماعي /المشمولين بالضمان (دينار)	٩,٥٦	٧,١٦	١٠,٣٦	١٤,٤٥	١٥,٥٤	١٨,٩٧	٢١,٦١	٢٣,١٥	٢٤,٨٨	٣٠,٨٤	٣٥,٠٤	٣٣,٨٥	٣٤,٠٦	٣٩,١٩	٤,٨

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة السنوية، ١٩٩٣.

- وزارة العمل، التقرير السنوي، ١٩٩٣.

- البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية شهرية، تموز ١٩٩٤.

- International Financial Statistics - Year Book, 1994.

من الجدول رقم (٢) يتضح ان نفقات الضمان قد ازدادت بمعدل متسارع أكبر من ارتفاع المتغيرات الأخرى كالقوى العاملة والسكان وكذلك عدد المؤمن عليهم في السنوات السابقة الذكر، الأمر الذي جعل حصة الأفراد المستفيدين من الضمان الاجتماعي تتزايد من عام لآخر، حيث بلغ معدل النمو لنصيب الفرد من السكان من نفقات الضمان الإجتماعي ١٠,٣٪ لمتوسط الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٣) وهذا تجاوز معدل نموه لكل من نصيب الفرد من القوى العاملة وكذلك من المشمولين بالضمان واللذان بلغا ٩,٤٥٪ و ٤,٨٪ على التوالي ولنفس الفترة وهذا يبرهن على التزايد المطرد في عدد المشتركين في الضمان الإجتماعي نتيجة الوعي والالزام التشريعي، وقد نما عدد المشمولين بالضمان بمعدل اسرع من النمو السكاني أو القوى العاملة، وهذا ما جعل معدل نمو نصيب الفرد المشمول من نفقات الضمان قليلة نسبياً، ويفترض أن يكون هذا النمو متزايداً في المستقبل حتى تتحقق الفلسفة العامة التي قامت من أجلها فكرة الضمان الاجتماعي في الأردن.

إن نظام الضمان الاجتماعي هو لجميع الناس العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية دون تميز، ويشتمل قانون الضمان الاجتماعي في الأردن على ستة أنواع من التأمينات هي:

١ - التأمين ضد اصابات العمل وأمراض المهنة.

٢ - التأمينات ضد الشيخوخة والعجز والوفاة.

٣ - التأمين ضد العجز المؤقت بسبب المرض أو الأمومة.

٤ - التأمين الصحي.

٥ - تأمين المعونات العائلية.

٦ - تأمين البطالة.

وحتى الآن تم تطبيق النوعين الأولين من التأمينات، والباقي سيصار لتطبيقه تبعاً للظروف والامكانات المادية وكذلك التطور الاجتماعي للمجتمع الأردني ويتم تمويل

نظام الضمان الاجتماعي في الأردن عن طريق الاشتراكات، حيث يدفع صاحب العمل ١٠٪ من المرتب بينما يساهم العامل فقط ٥٪ من مرتبه، وهذا النظام هو مستقل مالياً وادارياً ويخضع لاشراف الحكومة دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية (نظام الخدمة المدنية) كما أن له حرية استثمار احتياطاته المالية في الداخل أو الخارج وفي القطاع الذي يرغبه، فقد تطورت ونمت استثمارات المؤسسة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) من ٤,١٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ إلى ٥٧٥,١ مليون دينار عام ١٩٩٢ بمتوسط نمو سنوي مقداره ٦٠,٠٧٪ أما عوائد الاستثمارات فقد كانت ٠,١٠٤ مليون دينار عام ١٩٨٨ لتصبح ٣٢,٣ مليون دينار عام ١٩٩٢ بمتوسط نمو مقداره ٨٥,٣٥٪.

جدول رقم (٣)

تطور إستثمارات وعوائد الضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة (١٩٨٠ -١٩٩٢)

السنة	مجموع المبالغ المستثمرة	اجمالي عوائد الاستثمارات	نسبة العائد على الاستثمار	النمو في الاستثمارات	النمو في العوائد
١٩٨٠	٤,١٧	٠,١٠٤	٢,٤٩	-	-
١٩٨١	١٤,٧٦	٠,٥٦٣	٣,٨١	٢٥٣,٩٦	٤٤١,٣٥
١٩٨٢	٣٤,٦٧٦	١,٥٣٥	٤,٤٣	١٣٤,٩٣	١٧٢,٦٥
١٩٨٣	٥٦,٣٧٨	٢,٩٠٩	٥,١٦	٦٢,٥٩	٨٩,٥١
١٩٨٤	٨٩,٥٣٣	٤,٠١٧	٤,٤٩	٥٨,٨١	٣٨,١
١٩٨٥	١٢١,٧١٢	٥,٤٤٢	٤,٤٧	٣٥,٩٤	٣٥,٤٧
١٩٨٦	١٥٧,٨٦٨	١١,٣١٦	٧,١٧	٢٩,٧١	٣٩,٣٨
١٩٨٧	١٩٧,٨٩٥	١٤,١٠٥	٧,١٣	٢٥,٣٣	٢٤,٦٥
١٩٨٨	٢٥٢,٦	٢٠,٥٠	٨,١٢	٢٧,٦٤	٤٥,٣٤
١٩٨٩	٣٠١,٦	٢٥,٥٠٠	٨,٤٥	١٩,٤	٢٧,١٨
١٩٩٠	٣٦٦	٢٩,٦٠٠	٨,٠٩	٢١,٣٥	١٦,٠٨
١٩٩١	٤٨٩,٩	٣٢,٣٠٠	٦,٥٩	٣٣,٨٥	٩,١٢
١٩٩٢	٥٧٥,١	-	-	١٧,٣٩	-

المصدر: مؤسسة الضمان الإجتماعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

والملاحظ أن الدراسات التي تناولت موضوع الضمان الاجتماعي في الأردن حسب معرفة الباحثين لم تكن نادرة فحسب، بل ووصفية في غالبها، وانطلاقاً من محاولة تقييم أداء المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن وذلك من خلال استقصاء الأثار المباشرة وغير المباشرة لاستثماراتها جاءت هذه الدراسة لتبين أثر الضمان الإجتماعي على الاستمثارات الكلية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣.

٥ - النموذج القياسي المقترح:

سيتم بناء نموذج قياسي آني (Simultaneous macro-econometric model) يدخل فيه بعض متغيرات الضمان الاجتماعي ومتغيرات اقتصادية أخرى لبيان أثرها جميعاً على الاستثمار الكلي في الأردن.

والنموذج المقترح ينظر إلى استثمارات الضمان الإجتماعي بأنها توجه نحو الاستثمار في الاقتصاد الأردني، وبهذا فإن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن هي تجمع مساهمات المشتركين في الضمان وتوجهها نحو أنماط الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية.

الصورة الهيكلية للنموذج المقترح (The structural form)

يشمل النموذج المقترح ثلاث معادلات سلوكية ستقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية على أكثر من مرحلة.

أ – دالة الأستثمار (Investment function)

وتمثل دالة الاستثمار العلاقة بين صافي الاستثمارات الكلية في الأردن وبين المتغيرات التالية: سعر الفائدة السائد، رأس المال القائم في نهاية الفترة، استثمارات الضمان الاجتماعي والأرباح الكلية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (Hall & Taylor, 1991, 290)

وتبين هذه الدالة أهمية استثمارات الضمان الاجتماعي في الأردن في زيادة وتنمية الاستثمارات الكلية، كذلك تكمن أهميتها في بيان مساهمة أرباح الضمان الاجتماعي ورأس المال القائم في تلك الاستثمارات.

$$I_t = A_0 + A_1 r_t + A_2 K_{t-1} + A_3 R_t + A_4 F_t + U_t^I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ترمز:

I_t: لصافي الاستثمار، و

r_t: لسعر الفائدة السائد، و

K_t: لرأس المال القائم في نهاية الفترة، و

R_t: لاستثمارات الضمان الاجتماعي، و

F_t: للأرباح الكلية، و

U_t^I: للمتغير العشوائي

ويتوقع أن تكون إشارة المعامل (A1) سالبة، وكذلك إشارة المعامل (A2)، وذلك لأنه إذا كان رأس المال القائم (K_{t-1}) عند بداية الفترة (t-1) كبيراً فإن الاضافة إليه في صورة استثمار صاف سوف تجعله يتناقص بالتدريج (الدسوقي وعامر، ١٩٩٠). بينما يتوقع أن تكون إشارات بقية المعاملات موجبة.

ب – دالة الطلب على العمل (Demand for labor function)

وهنا تم قياس هذا الطلب بواسطة الأجور الحقيقية (Deflated Wages) المدفوعة بواسطة القطاعين الخاص والعام:

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الأجور الكلية الحقيقية (المدفوعة من كلا القطاعين العام والخاص) وبين المتغيرين التاليين: الناتج المحلي الإجمالي لفترة سابقة وحجم العمالة في الأردن (طلافحة، ١٩٩٠).

وتكمن أهمية هذه الدالة في بيانها لمحددات الاجور الكلية في الاقتصاد الأردني وتوضيح مدى تأثير كل محدد في تلك الأجور.

$$W_t^T = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 L_t + U_t^W \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث ترمز:

W_t^T : للأجور الكلية المدفوعة من القطاعين العام والخاص، و

Y_t : للناتج المحلي الإجمالي الجاري، و

L_t : لحجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني، و

U_t^W : للمتغير العشوائي.

جـ – دالة استثمارات التأمينات الاجتماعية

(Social insurance investment function)

وتمثل العلاقة بين استثمارات الضمان الاجتماعي وبين المتغيرين التاليين: حجم العمالة في الأردن، والأجور الكلية المدفوعة من القطاعين العام والخاص.

وتبين هذه الدالة الأهمية الكبرى لكل من العمالة في الأردن والأجور في زيادة حجم استثمارات الضمان الاجتماعي وبالتالي تعميق دورها في الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني.

$$R_t = C_0 + C_1 W_t^T + C_2 L_t + U_t^R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ترمز:

R_t : لحجم استثمارات الضمان الاجتماعي، و

W_t^T : للأجور الكلية المدفوعة، و

L_t : لحجم القوى العاملة في الأردن، و

U_t^R : للمتغير العشوائي.

متغيرات النموذج وطريقة تقديره

يحتوي النموذج على ثلاثة متغيرات داخلية (Endogeneous variables) وكذلك خمسة متغيرات خارجية (Exogeneous variables).

جدول رقم (٤)
المتغيرات الداخلية والخارجية المستخدمة في النموذج القياسي المقترح

المتغيرات الداخلية Endogeneous variables	المتغيرات الخارجية Exogeneous variables
الأجور الكلية المدفوعة = W^T	حجم العمالة الأردنية = L
إستثمارات الضمان الاجتماعي = R	الناتج المحلي الإجمالي = Y
حجم الإستثمارات الكلية = I	أرباح الضمان الاجتماعي = F
	سعر الفائدة = r
	رأس المال القائم = K

وقد كان النموذج صالحاً للتقدير بعد التأكد من مشكلة التمييز (Identification problem) وتحقق شرط التمييز، وكذلك تم التأكد من شرط الرتبة للتمييز (Rank condition for identifability) وتبين تحقق هذا الشرط أيضاً وأن المعادلات الثلاث هي أكثر من مميزة (over identified) ولذا فإن من طرق التقدير المناسبة لهذه الحالة هي طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (The Two - Stage least squares).

٦ - نتائج التقدير:

واعتماداً على البيانات الموجودة في الجدول رقم (٥) تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على مرحلتين (2SLS) للدوال الثلاث السابقة (1,2,3) بشكل آني وقد حصلنا على النتائج التي تقوم الجداول التالية بتلخيصها.

الجدول رقم (٥)
أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة بالدراسة
(١٩٧٩ - ١٩٩٣)

السنة	استثمارات الضمان بالمليون دينار	الناتج المحلي الاجمالي ألف دينار	رأس المال القائم ألف دينار	العمالة في الأردن ألف عامل	عوائد العاملين بأجر (بالألف)	صافي الاستثمارات (بالألف)	سعر الفائدة (٪)	أرباح الضمان (بالألف)
١٩٧٩	صفر	٩٤٦,٦	٢٧٢٧,١٤	٣٩١,١	٣٠٣,٢	٣٩٥,٥	٦,٠٠	صفر
١٩٨٠	٤,١٧٠	١١٥١,٢	٣١٢٢,٦٤	٤٠٥,٣	٤٠٩,٩	٤٦٧,١	٦,٠٠	١,٤
١٩٨١	١٤,٦٧	١٤٢٦,٧	٣٥٨٩,٧٤	٤١٨,٤	٤٧٤,١	٦٠٠	٦,٥٠	٥٦٣
١٩٨٢	٣٤,٦٧٦	١٦٣٨,١	٤١٨٩,٧٤	٤٣١,٨	٥٥٠,٣	٥٧٩	,٦,٥٠	١٥٣٥
١٩٨٣	٥٦,٣٧٨	١٧٦٥,٨	٤٧٦٨,٧٤	٤٤٥,٣	٦٠٤,٤	٤٠٢,٤	٦,٢٥	٢٩,٩
١٩٨٤	٨٩,٥٣٣	١٨٩١,٤	٥١٧١,٤	٤٥٨,٥	٤٦٩,٨	٣٤٣,٦	٦,٢٥	٤٠١٧
١٩٨٥	١٢١,٧١٢	١٩٦٩,٨	٥٥١٤,٧١	٤٧٢,٣	٧٥٨,٨	٢٦٩,٣	٦,٢٥	٥٤٤٢
١٩٨٦	١٥٧,٨٦٨	٢١١٤,٦	٥٧٨٤,٠٤	٤٩٢,٥	٨٠٩,٨	٢٢٩,٥	٦,٢٥	٨١١٩
١٩٨٧	١٩٧,٨٩٥	٢١٦٢,٧	٦٠١٣,٥٤	٥٠٩,٣	٨٤٤,٧	٢١٣,٩	٦,٢٥	١١٣١٦
١٩٨٨	٢٥٢,٦	٢٢١٨,٤	٦٢٢٧,٤٤	٥٢١,٨	٩٠٠	٢٦٥,١	٦,٢٥	١٤١٠٥
١٩٨٩	٣٠١,٦	٢٣٢٩,٩	٦٤٩٢,٥٤	٥٢٣,٥	٩٣٤,٦	٢٧٧,١	٨,٠	٢٠٠٥٠
١٩٩٠	٣٣٦,٠	٢٦١٢,٥	٦٧٦٩,٦٤	٥٢٤,٢	٩٨٦,٧	٣٧٦,٩	٨,٥	٢٥٥٠٠
١٩٩١	٤٣٣,٩	٢٧٧٩,٤	٧١٤٦,٥٤	٥٥٢	١٠٦٠,٧	٣٣٠	٨,٥	٢٦٩٠٠
١٩٩٢	٤٨٩,٩	٣٢٣٤,٢	٧٤٧٦,٥٤	٦٠٠	١١٤٠,٢	٣٣١,٦	٨,٥	٣٢٣٠٠
١٩٩٣	٥٧٥,١	٣٥٩٥,٧	٧٧٧٦,٥٤	٨٥٩,٣	١٢٢٥,٧	٣٣٣,٣	٨,٥	N.A

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٢٩ - العدد ٣، آذار ١٩٩٤.

- مؤسسة الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

جدول (٦أ)
المتغير التابع: صافي الاستثمار (I_t)
دالة رقم (1)

المتغير المستقل Independent variable	المعامل المقدر Estimated coefficient	قيمة (ت) T.value
سعر الفائدة (r_t)	-196.8	(-1.14)
رأس المال القائم في نهاية الفترة (K_t)	-0.23	(-15.34)
استثمارات الضمان الاجتماعي (Rt)	0.72	(2.54)
الأرباح الكلية (F_t)	0.008	(1.42)

Constant = + 3018.6　　D.W = 2.1

جدول رقم (٦ب)
المتغير التابع: الأجور الكلية المدفوعة من القطاعين العام والخاص (W^T)
دالة رقم (2)

المتغير المستقل Independent variable	المعامل المقدر Estimated coefficient	قيمة (ت) T.value
الناتج المحلي الاجمالي الجاري (Y_t)	0.64	(1.51)
حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني (L_t)	-0.33	(-2.42)

Constant = 29.8　　D.W = 1.36

جدول (٦جـ)
المتغير التابع: حجم استثمارات التأمينات الاجتماعية (R_t)
دالة رقم (3)

المتغير المستقل Independent variable	المعامل المقدر Estimated coefficient	قيمة (ت) T.value
الأجور الكلية المدفوعة (W^T)	0.64	(6.01)
حجم القوى العاملة في الأردني (L_t)	0.23	(1.80)

Constant = -428.1　　D.W = 1.10

ويمكن استقراء بعض الحقائق مما سبق من نتائج:

١ - أن معامل K_{t-1} في معادلة الاستثمار في الجدول رقم (٦أ)، يبيّن أن (٢٣٪) من رأس المال تم اهتلاكه (Depreciated) سنوياً، ومن ثم يتم احلاله.

٢ - جاء معامل استثمارات الضمان الاجتماعي (R) في الجدول رقم (٦أ) كبيراً ومعنوياً في معادلة الإستثمار كدليل على أهمية دور هذه الإستثمارات في تنمية وتحفيز الإستثمارات الكلية في الإقتصاد الأردني.

٣ - كان أثر سعر الفائدة (r) في الجدول رقم (٦أ) سلبياً على الاستثمارات الكلية في الأردن، ولكن هذا الأثر لم يكن معنوياً بالدرجة المطلوبة، حيث أن سعر الفائدة في الأردن تميز بالثبات النسبي خلال فترة الدراسة، حيث ترغب الحكومة بالتحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الفائدة.

٤ - جاءت المعادلة الخاصة باستثمارات الضمان الاجتماعي (الجدول ٦جـ) لتبين الأهمية الكبرى للدخل الأجري الكلي وكذلك حجم القوى العاملة كمحددين لاستثمارات الضمان الاجتماعي.

٧ - الصورة المختصرة للنموذج (The Reduced Form)

تأتي االصورة الهيكلية للنموذج لتجسد الأجزاء المختلفة المؤثرة على حجم الاستثمار الكلي في الأردن، وقد كانت هناك متغيرات تؤثر سلباً بشكل مباشر فيه وهي المتغيرات الموجودة في معادلة الاستثمار نفسها، بينما كانت هناك متيغرات أثرت في الاستثمارات بصورة غير مباشرة، إما بتأثيرها على الأجر الكلي (في معادلة الطلب على القوى العاملة) أو بتأثيرها على استثمارات الضمان الاجتماعي، ويمكن بيان المحددات الأساسية للإستثمارات الأردنية كما يلي:

أولاً: متغيرات (محددات) تتعلق بالضمان الاجتماعي:

أ – أرباح الضمان الاجتماعي (F)

حيث كان معامل أرباح الضمان الاجتماعي في معادلة صافي الاستثمار (٠,٠٠٨) ويتبين هنا الدور الضئيل لأرباح الضمان الاجتماعي في توجيه وتشجيع الاستثمار في الأردن، وهذا يعود إلى أن أرباح الضمان في غالبيتها توزع على المساهمين على شكل تعويضات والباقي يستثمر حيث تأخذ عمليات الاستثمار وقتاً طويلاً فيظهر أثره ضعيفاً على الاستثمار الكلي، فإذا كانت أرباح االضمان الاجتماعي مليون دينار فسوف تزيد الاستثمارات في الأردن بمقدار (٨) آلاف دينار فقط.

ب – استثمارات الضمان الاجتماعي (R)

وقد جاء معامل استثمارات الضمان الاجتماعي في معادلة صافي الاستثمار (٠,٧٢) وهذا يوضح أن دوراً كبيراً وايجابياً لاستثمارات الضمان الإجتماعي في تشجيع وتعميق الاستثمارات الأردنية، حيث أن المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي هي أغنى المؤسسات الوطنية.

ثانياً: متغيرات اقتصادية أخرى:

أ – سعر الفائدة (r)

حيث كانت قيمة معامل سعر الفائدة في معادلة صافي الاستثمار (-١٩٦,٨) وهذا يدلل أن لسعر الفائدة أثراً سلبياً على الاستثمار في الأردن بحيث إذا ازداد سعر الفائدة بمقدار (١٪) فإن الاستثمارات الكلية سوف تقل (١٩٦,٨) مليون دينار.

ب – رأس المال القائم في فترة سابقة (K_{t-1})

$$\frac{dI}{dy_t} = \frac{\partial I}{\partial R} \frac{dR}{dW^T} \frac{dW^T}{dy_t} = 0.72\ (0.64)\ (0.64) = 0.295$$

وهذا يبرز الأثر المهم للناتج المحلي الذي يؤثر من خلال زيادته للأجور التي تؤثر على استثمارات الضمان الاجتماعي والتي بدروها تعمل على تحفيز الاستثمارات في الأردن.

جـ – العمالة الأردنية (L)

$$\frac{dI}{dL} = \frac{\partial I}{\partial R}\frac{dR}{dL} + \frac{\partial I}{\partial R}\frac{dR}{dW^T}\frac{dW^T}{dL}$$

$$= .72(.23) + .72(.64)\ (-.33) = .014 > 0$$

أن للعمالة تأثيرين متباينين على الاستثمارات في الاقتصاد الأردني:

الأول: أثر ايجابي من خلال تأثير العمالة مباشرة على استثمارات الضمان التي تشجع الاستثمار الكلي.

الثاني: أثر سلبي، حيث تتأثر الأجور الكلية سلبياع بحجم القوى العاملة، وتؤثر الأجور بدورها على استثمارت الضمان وبالتالي الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني.

والأثر الكلي يعتمد على حجم كل من الأثرين السابقين، وفي حالة الأردن فقد كان ايجابياً لكنه قليل مما يشير إلى أن معظم استثمارات الضمان الاجتماعي في الأردن هي مكثفة لرأس المال وليس للعمالة، ويجعل من عملية احلال العمل مكان رأس المال مضبطاً للإستثمارات.

د – الأجور الكلية (W^T)

$$\frac{dI}{dW^T} = \frac{\partial I}{\partial R}\frac{dR}{dW^T} = 0.72\ (0.64) = .461 > 0$$

إن زيادة الأجور تكون بمثابة الحافز للعامل فتزيد انتاجيته الأمر الذي يزيد ويحفز الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

الخلاصة والتوصيات

لقد تبين مما سبق بأن أرباح الضمان الاجتماعي (F) لعبت دوراً هامشياً ومحدداً في تحفيز الاستثمارات الكلية في الأردن بينما كان لاستثمارات الضمان الاجتماعي (R) دوراً مميزاً وهاماً في تحفيز الاستثمارات الكلية، بالمقابل اشارت النتائج الاحصائية للنموذج القياسي المقترح إلى أن حجم العمالة الأردنية كان له تأثيران متباينان على الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني، الأول ايجابي ويتمثل في تأثير العمالة على استثمارات الضمان وبالتالي تشجيع الاستثمار الكلي والثاني سلبي من خلال العلاقة بين الأجور الكلية وحجم القوى العاملة حيث تتأثر الأجور الكلية سلبياً بحجم القوى العاملة وبالتالي فإن المحصلة النهائية لهذا التأثير كانت ايجابية ولكنها قليلة مما يعني أن معظم استثمارات الضمان الاجتماعي في الأردن هي مكثفة لرأس المال وليس للعمالة.

توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتوجيه استثمارات الضمان الاجتماعي التوجيه السليم كون المؤسسة العامة للضمان هي أغنى المؤسسات الوطنية كما يشير معامل استثمارات الضمان في معادلة صافي الاستثمارات الذي يمثل دور استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاستثمارات الأردنية والذي بلغ (0.72).

المراجع العربية

١ - خصاونة، صالح، توزيع الدخل من الأجور للعاملين في القطاع الخاص والخاضعين لأحكام الضمان الاجتماعي في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية»، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٨٩، ص ٢٧ -٤١.

٢ - السيد، الدسوقي وغزال، عامر، نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية) المجلد الثاني، ١٩٩٠، ص ص ١٢٧ - ١٥٣.

٣ - طلافحة، حسين، الطلب على القوى العاملة في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، «سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية»، المجلد السادس، العدد الرابع، ١٩٩٠، ص ص ٣٥ - ٧٥.

٤ - عبد الملك، عامر، التأمينات الإجتماعية في الدول العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠.

٥ - عز، عادل عبد الحميد، بحوث في التأمين - اقتصادياته - حساباته - تكاليفه (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩).

٦ - منظمة العمل العربية، تأثير التأمينات الإجتماعية على إقتصاديات الدول النامية، الخرطوم ١٩٨٤.

التقارير والنشرات

١ - التقارير السنوية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أعداد مختلفة.

٢ - النشرات الشهرية للبنك المركزي الأردني.

٣ - النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي الأردني.

المراجع الأجنبية

1 - C.D. Ellis, Pension funds need management, Financial Analysis Journal (May - June, 1979).

2 - Hall, Robert & Tylor, John, Macroeconomics: theory, performance and policy (third edition), London, 1991.

3 - International Labor Organization, The cost of soical security,

Geneva, 1979.

4 - M.J. Scheineer, and E. Molco, Pension and instituion portfolio managment (N,Y: prager publishers, 1976).

5 - M. Todaro, Economic Development in the Third world, Fourth edition, 1989.

6 - M. Todaro, Economic Development in the third world, fourth edition, 1989.

7 - Stanely Fischer and Rudiger Dornbush, Macro Economics, Sixth Edition, 1994.